الأمم المتحدة S/PV.4895

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٨٩٥**

الجمعة، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مونيوز	(شيلي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	إسبانيا	السيد أرياس
	الجزائر	السيد باعلي
	ألمانيا	السيد تروتفاين
	أنغولا	السيد أوغسطو
	باكستان	السيد خالد
	البرازيل	السيد فاليه
	بنن	السيد زنسو
	رومانيا	السيد موتوك
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا	السيد دوكلو
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد طومسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-20911 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وإذا لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد كيران بريندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد كيران برندرغاست، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد بريندرغاست (تكلم بالانكليزية): يؤسفني أنه في إحاطتي الإعلامية إلى مجلس الأمن اليوم، لا بد لي أن أؤكد كل ما نعرفه نحن جميعاً، وهو أن التحركات الجوهرية نحو السلام لم تحقق إلا القليل في الشهر الماضي، إن كانت قد حققت شيئا على الإطلاق. فلم تتسع نافذة الفرصة الضيقة التي أشار إليها ترجي رود – لارسن، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الخاص للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، في إحاطته الإعلامية إلى المجلس في الشهر الماضي. وبقيت عملية السلام على جمودها.

وهذا وضع مأساوي. كما أنه يبعث على الإحباط، لأن الحل واضح، مع أن تنفيذه يقتضي شجاعة وإرادة سياسية للإقدام على المخاطر من أجل تحقيق السلام. ولن تستأنف عملية السلام إلا بعد أن يدرك الطرفان أنه لا بد من معالجة شواغلهما المتبادلة من خلال خطوات متوازية، وليس بصورة متتالية متخمة بشروط مسبقة. فالخطوات المتوازية هي النهج الذي أقرته خريطة الطريق. ولو أريد لهذا النهج أن ينجح، ثمة شرط أساسي هو أن يعترف الطرف الفلسطيني والطرف الإسرائيلي بالشواغل الرئيسية للآخر وأن يعالجها.

ويبقى الشاغل الرئيسي الأول لحكومة إسرائيل هو أمن الدولة وأمن الشعب الإسرائيلي. واستجابة لذلك، وكخطوة أولى ضرورية، ينبغي للسلطة الفلسطينية أن تتخذ إجراء فعالاً لوقف كل أعمال الإرهاب والعنف ضد الإسرائيليين. أما أهم الشواغل الرئيسية للفلسطينيين فهي الأرض ومقومات البقاء – أي نهاية الاحتلال وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة تتوفر لها مقومات البقاء في الضفة الغربية وقطاع غزة. واستجابة لذلك، وكخطوة أولى ضرورية كذلك، يتعين على حكومة إسرائيل اتخاذ إجراء فعال لوقف التوسع الاستيطاني وبناء الجدار العازل وكل الإجراءات التي تعمل ضد التواصل – وبالتالي إمكانية بقاء الدولة.

ورغم الاتصالات الأولية بين الحكومة الفلسطينية الجديدة وحكومة إسرائيل، استمر الطرفان في تجاهل الشواغل الرئيسية لكل منهما. وسواء تعلق ذلك بالإرهاب أو بالأرض، فقد أخفق كلاهما في الوفاء بالتزامات المرحلة الأولى التمهيدية بموجب خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية.

فلم تتخذ السلطة الفلسطينية أي تدابير ملموسة خلال الشهر المنصرم للسيطرة على مختلف المجموعات التي تستخدم العنف والإرهاب. وقد أخفقت حتى الآن في

إصلاح جهازها الأمني أو إدماجه في سلطة واحدة تحت إمرة وزير داخلية يتمتع بسلطات – كما تدعو إلى ذلك خريطة الطريق. ولا يوجد ما يشير إلى أن السلطة الفلسطينية تعتزم القيام بذلك في المستقبل القريب. وفي الوقت ذاته، عجزت الفصائل المسلحة الفلسطينية حتى الآن عن الاتفاق على وقف شامل للعنف، بالرغم من مواصلتها الحوار بفضل ما تبذله حكومة مصر من جهود دؤوبة جديرة بالترحيب الشديد.

وبالرغم من الانخفاض الكبير في العنف الفلسطيني بصفة عامة الشهر الماضي، فإن عدم اتخاذ إجراء واضح بشأن الأمن يجعل من الصعب على السلطة الفلسطينية أن تدعي لنفسها المسؤولية عن هذا الاتجاه. والواقع أن حكومة إسرائيل ترى انخفاض العنف نتيجة لما تتخذه من تدابير عسكرية وأمنية. علاوة على ذلك، شهد الشهر الماضي تدهوراً يدعو للقلق في قدرة السلطة الفلسطينية على حفظ القانون والنظام على الصعيد المحلي. وقد يؤدي استمرار هذا الاتجاه إلى نشوء مزيد من الاضطرابات في الشارع الفلسطيني، مع ما لذلك من تداعيات سلبية على السيطرة الإدارية للسلطة.

وقد أعربت حكومة إسرائيل مراراً، بما فيها رئيس الوزراء شارون، عن التزامها بتنفيذ خارطة الطريق. بيد أن هذه البيانات لم يقابلها أية أعمال. فلم تف إسرائيل بالتزامها الأساسي بإزالة جميع المراكز المتقدمة للمستوطنات المنشأة منذ آذار/مارس ٢٠٠١، وبأن تنفذ تجميداً كاملاً للمستوطنات لدى تحسن الحالة الأمنية. بل يحدث العكس من ذلك. فالمراكز المتقدمة للمستوطنات تتزايد وحكومة إسرائيل ماضية في تشييد حاجز الضفة الغربية. وهذا البناء بالإضافة إلى غيره من الهياكل الأساسية للاستيطان وسياسة الإغلاق المحكم يمزق الضفة الغربية إلى بقع غير متصلة من الأرض ويمحو ثقة الفلسطينيين بعملية السلام. وفي حالة استمرار هذه العملية، ستبدو الضفة الغربية أشبه ببوفوثاتسوانا منها بأساس لدولة مستقلة لها مقومات البقاء.

وفي مواجهة هذه الحالة المثيرة للإحباط، لا بد أن يواصل المجتمع الدولي مشاركته في عملية السلام. فاعتمد مجلس الأمن القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣) الذي يدعو لتنفيذ خارطة الطريق، ويبعث هذا الإجراء برسالة بالغة الإيجابية إلى الطرفين. وقد طلبت الجمعية العامة إلى محكمة العدل الدولية أن تزودها بفتوى في شأن قانونية تشييد الحاجز الفاصل. ويواصل ممثلو المجموعة الرباعية تشاورهم غير الرسمي على أدنى المستويات بشأن كيفية دفع الطرفين إلى تنفيذ خارطة الطريق. بيد أن من الواضح للعيان أن الطرفين بحاجة إلى مشاركة أقوى من جانب الجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع الدولي.

ويقدم كلا الطرفين تفسيرات للسبب في أن عملية السلام تبدو وكأنها بلغت طريقاً مسدوداً والسبب في عدم تنفيذ أي منهما التزاماته إزاء خارطة الطريق.

أما السلطة الفلسطينية فتوضح أنه لا بد لها من أفق سياسي لكي تستجمع ما يكفي من الدعم الداخلي للتصرف السريع ضد العنف والإرهاب. وفي رأيها أن الأعمال الإسرائيلية من قبيل التوسع الاستيطاني وتشييد الحاجز وعمليات الإغلاق المحكمة وهدم المنازل وأعمال القتل خارج نطاق القانون إنما تزيد المتطرفين الفلسطينيين قوة. وإذا أنهت إسرائيل هذه الممارسات يمكن للسلطة الفلسطينية، حسب قولها، أن تحشد الدعم بسهولة أكبر بين صفوف الشعب الفلسطيني وأن تواجه المتطرفين بشكل أفضل.

وأما حكومة إسرائيل فتوضح أنها مستمرة في هذه التدابير لأنها لا ترى عملاً فلسطينياً حقيقياً يتخذ حيال

الأمن والإرهاب. ومن ثم فلن يكون لدى إسرائيل الاستعداد لتنفيذ التزاماتها بموجب خارطة الطريق، حسب قولها، إلا حين تتصرف السلطة الفلسطينية بشكل سريع ضد الجماعات المقاتلة وتفكك ما تصفه بـ''الهياكل الأساسية للإرهابيين''.

ومن دواعي الأسف أن التطورات في الميدان خلال الشهر الماضي تعزز تبرير كل من الطرفين لجمود الموقف. إذ عانى كلا الطرفين بصفة خاصة من استمرار العنف. فمنذ إحاطتنا الإعلامية السابقة، قتل ٥٨ فلسطينياً. وقتل خلال نفس الفترة ١١ إسرائيلياً. وأصيب ما يقرب من ٤٤٠ فلسطينياً و ٦٥ إسرائيلياً. وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، فجر أحد الانتحاريين نفسه في قلب إسرائيل، فقتل أربعة أشخاص وجرح أكثر من ٢٠ مدنياً. كذلك في ١٤ كانون الثاني/يناير قتل انتحاري أربعة جنود إسرائيليين وجرح ١٠ عند معبر إريتس بغزة. إضافة إلى ذلك، شُن ما يزيد على ٦٢ هجوماً بمدافع الهاون وأطلقت ٣٨ صاروخا على أهداف إسرائيلية من المناطق الفلسطينية.

وقد استأنفت إسرائيل أعمال القتل خارج نطاق القضاء. ففي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، أطلقت طائرات الهليكوبتر الإسرائيلية قذيفتين على مركبة مدنية في مدينة غزة، فقتلت اثنين من المحاربين الفلسطينيين وثلاثة من عابري السبيل وأصابت ١٢ مدنياً. وفي ٨ كانون الثاني/يناير، اغتالت القوات الخاصة الإسرائيلية موظفاً فلسطينيا للأمن الوطني يبلغ من العمر ٣١ عاماً. وما برحت عمليات هدم المنازل مستمرة. وخلال الفترة التي يشملها التقرير، هدمت السلطات الإسرائيلية ٣٦ منزلاً في نابلس والخليل ومنطقة القدس.

وقام جيش الدفاع الإسرائيلي بما لا يقل عن ١٥ توغلاً داخل المدن والقرى ومخيمات اللاجئين الفلسطينية، شملت في كثير من الأحيان استعمال القوة المفرطة والمميتة في مناطق المدنيين. وأزهق اجتياح لرفح يوم ٢٣ كانون الأول/ديسمبر أرواح ثمانية فلسطينيين وأصاب عشرات الناس، وكان بين الخسائر أطفال ومدنيون. وأدان الأمين العام بقوة هذا التوغل الإسرائيلي وذكّر إسرائيل بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي كدولة قائمة بالاحتلال.

ومنذ منتصف كانون الأول/ديسمبر، قام جيش الدفاع الإسرائيلي بعمليات توغل كبرى يومية تقريباً في نابلس. ففي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، وهو اليوم التالي لهجوم إرهابي، شن عملية عسكرية كاملة داخل المدينة التاريخية القديمة بنابلس. وقد قتل ١٠ فلسطينيين وأصيب أكثر من ٥٠ فلسطينياً في نابلس حتى الآن. وأصيبت عدة مبان تاريخية ومنازل بأضرار أو دمرت. وفرض على المدينة القديمة حظر تجول مستمر تقريباً وقُصر التنقل على الوكالات الإنسانية.

ولا تزال الحالة الميدانية تسبب أذى كبيراً للاقتصاد الفلسطيني. فما زالت عمليات الإغلاق الداخلي والخارجي الإسرائيلية للأرض الفلسطينية المحتلة تشكل العائق الرئيسي للاستقرار والانتعاش على الصعيد الاقتصادي. ولوحظ تحسن اقتصادي طفيف في بعض الأماكن، يعزى جزئياً إلى خروج قوات جيش الدفاع الإسرائيلية من بعض المدن الفلسطينية الكبيرة. ولكن الإغلاق لا يزال الواقع المميز لهذه المناطق، حيث يكاد نصب حواجز الطرق وتشييد الحاجز في بعض المناطق يوقفان الحركة تماماً. ولا يزال نظام الإغلاق يعوق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإيصال المعونة الطارئة والإنسانية. ولن تغير بعض التحسينات هنا وهناك من الاتجاهات العامة للتدهور السريع؛ ولا يمكن عكس مسار تلك الاتجاهات بدون التوصل إلى اتفاق سياسي.

وقد طرأت بعض تطورات اقتصادية مثيرة للقلق بصفة خاصة قد تكون لها تداعيات سياسية وإنسانية خطيرة وقد تخرج عملية السلام عن مسارها. ففي اجتماع كبير للجهات المانحة عقدته لجنة الاتصال المخصصة في روما في كانون الأول/ديسمبر، ناقش المانحون والطرفان الاستعراض الموضوعي الأول لارتفاع تكاليف إيصال المعونة وتعقيده. وتمثَّل أحد النماذج الصارخة على ذلك في التكاليف المباشرة للإغلاق التي تتحملها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وحدها، وإجماليها ٠٠٠ ٢٢ دولار يومياً.

علاوة على ذلك، بدأنا نشهد بوادر ملل المانحين، الأمر الذي يمكن أن تكون له عواقب ملحوظة سواء على المركز المالي للسلطة الفلسطينية أو على جهود الغوث الإنساني المستمرة. فالحالة المالية للسلطة تنذر بالخطر، إذ تعاني عجزاً بالميزانية لعام ٢٠٠٤ يقدر بمبلغ ٦٥٠ مليون دولار. وانخفض دعم المانحين المباشر للميزانية من ٥٣١ مليون دولار في عام ٢٠٠١ إلى ٢٣٠ مليون دولار في العام الماضي. كما تتناقص إيرادات الضرائب الفلسطينية التي تحولها إسرائيل. وبالرغم من أن إسرائيل قد سلمت معظم الإيرادات المحتجزة، ما زال مبلغ ١٩٠ مليون دولار موقوفاً بأوامر المحاكم الإسرائيلية.

وتتجاوز نفقات السلطة الفلسطينية إيراداتها الآن بمبلغ يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ مليون دولار في الشهر. ونتيجة لذلك، لم تستطع السلطة الوفاء بجميع التزاماتها المالية والمتعلقة بالميزانية في شهر كانون الأول/ديسمبر، واضطرت لإجراء مزيد من خفض المرتبات والمعاشات والدعم الاجتماعي، حتى بعد أن لجأت إلى الاقتراض من المصارف. وليس من الواضح في هذه المرحلة كيف ستدفع مرتبات القطاع العام لشهر كانون الثاني/يناير، ناهيك عن غيرها من النفقات.

وتصدياً لهذه الأزمة في الميزانية، ما برح رئيس الوزراء أبو علاء ووزير المالية فياض ومسؤولو السلطة الفلسطينية الآخرون يبذلون جهوداً كبيرة لجمع الأموال من المانحين الغربيين والعرب، غير أن حظهم من النجاح متواضع حتى الآن. وإدراكا لحقيقة أن السلطة الفلسطينية تواجه الإفلاس، اقترح البنك الدولي في اجتماع لجنة الاتصال المخصصة الذي عقد في روما أن ينشأ صندوق استئماني لتوليد دعم مالي إضافي من المانحين. وذلك الجهد جار الآن، كما أنه جدير بدعم المجتمع الدولي.

وإزاء هذه الخلفية من العنف والبؤس والركود هدد الطرفان كلاهما باتخاذ خطوات انفرادية. وأعرب رئيس الوزراء شارون عن اعتزامه تنفيذ خطة للفصل بشكل انفرادي إذا استنتج أن الجانب الفلسطيني فشل في اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة العنف. والسلطة الفلسطينية، من جانبها، أعلنت أنها تحتفظ بالحق في إعلان الدولة من جانب واحد، إذا لجأت إسرائيل إلى الفصل الانفرادي أو في الواقع إلى رفض الحل القائم على وجود دولتين رفضا كليا.

ولا بد من التشديد على أنه في مثل هذا الصراع الذي طال أمده، يشكل النهج الانفرادي سياسة ستؤدي إلى تأجيج المزيد من العنف والكره والعداء. ولا يمكن تحقيق السلام والأمن إلا عندما يتوصل الطرفان كلاهما إلى حل معا، على طاولة المفاوضات، وفي إطار الاتفاقات الدولية المعترف بها، وبالدعم النشط من المجتمع الدولي وبمشاركته.

ما زال من الممكن التحرك قدما نحو إيجاد تسوية تفاوضية من شأنها أن تحقق السلام والأمن في الشرق الأوسط. وتبقى خارطة الطريق خطة مجدية وواقعية. فهي تحدد خطوات عملية ومعقولة من شأنها، إذا ما اتخذت، أن تمضي بالأطراف قدما نحو تحقيق رؤية وجود دولتين،

إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. كما أنها تحدد إطارا لاستئناف المفاوضات بين إسرائيل وكل من سورية ولبنان، مما يمضي بجميع الأطراف نحو إقرار سلام شامل يستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) – وهي نتيجة أساسية للسلام والاستقرار طويلي الأمد في الشرق الأوسط. غير أن تنفيذ خارطة الطريق بحاجة إلى تسليم الأطراف بأن الانفرادية لا تصلح وبأنه ينبغي للأطراف أن تفي بالتزاماتها بالتوازي. وتقتضي خارطة الطريق أيضا مشاركة قوية ومتسقة من المجتمع الدولي بقيادة المجموعة الرباعية.

يعلم المجلس أن الهدوء الذي اتسمت به الجبهة الإسرائيلية – السورية منذ فترة طويلة قد قطع في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ومنذ ذلك الوقت، ما فتئ التوتر والتهديدات تتكرر بالقيام بالمزيد من الإجراءات العدائية. ومؤخرا بينت تقارير مقلقة خطة إسرائيلية لتوسيع المستوطنات في مرتفعات الجولان. وبالرغم من أن موثوقية تلك التقارير لم تتأكد، فإنه ينبغي ملاحظة أن الأنشطة الاستيطانية، في كل الحالات، غير قانونية ولا بد من وقفها.

وهناك حاجة إلى استئناف عملية السلام على المسارين السوري واللبناني لتفادي إمكانية تدهور الوضع في هذه الحالة على امتداد الجبهة كلها. وقد طلب الرئيس السوري بشّار الأسد من إسرائيل استئناف محادثات السلام. ونؤمن بأنه سيكون من مصلحة السلام والأمن أن تستجيب إسرائيل لهذا العرض. فاستئناف المفاوضات بين البلدين من شأنه أن يجدد الآمال في تحقيق السلام في المنطقة وأن يؤدي إلى خفض التوتر وتعزيز الاستقرار في منعطف خطير.

منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة لمجلس الأمن، اتسمت الحالة على الخط الأزرق بين لبنان وإسرائيل بالهدوء، بالرغم من أنها ما زالت متوترة. وفي أربع مناسبات على الأقل، انتهكت الطائرات النفاثة الإسرائيلية المجال الجوي اللبناني. ونكرر دعواتنا إلى حكومة إسرائيل لكي تمتثل لقراري مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ١٣١٠ (٢٠٠٠) فتمتنع عن تلك الانتهاكات. ولم ترد أية تقارير عن إطلاق نيران مضادة للطائرات من لبنان في أي من تلك المناسبات، وإننا نشيد بضبط النفس ذاك.

في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ومرة أخرى في ٤ كانون الثاني/يناير، أبلغت قوات الدفاع الإسرائيلية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بأنها وجدت أجهزة متفجرة في الجانب الإسرائيلي من الخط الأزرق. ويمثل ذلك التطور خطرا على الأرواح على جانبي الخط الأزرق كليهما كما أنه ينطوي على إمكانية زعزعة استقرار المنطقة. ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن اتخاذ أية إجراءات يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار تلك، كما نطالب حكومة لبنان ببسط سيطرتها التامة على جنوب لبنان بغية ضمان أن يسود السلام والأمن الدوليان.

من الواضح تماما أن عملية السلام في الشرق الأوسط عانت من نكسات خطيرة. وتبدو الآمال التي انبعثت من مدريد في عام ١٩٩١ ومن أوسلو في عام ١٩٩٣ وكأنها ذكريات بعيدة. غير أن المخاطر أشد من أن نسمح للمنطقة بأن تغرق في اليأس والصراع.

الطريق نحو السلام واضح. فهو مبين في قرار مجلس الأمن ١٥١٥ (٢٠٠٣)، الذي يؤيد خارطة الطريق. ويتفق المجتمع الدولي على الهدف النهائي، ألا وهو السلام الشامل المستند إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢). ولا بد أن ننشط جهودنا الجماعية لإقناع الأطراف بالتحرك نحو ذلك الهدف. فأخطار التقاعس كبيرة. والوقت ليس في مصلحة أحد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد برندرغاست على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وللأسف، لا يعطي تقريره سببا للتفاؤل في هذه اللحظة، ولكننا نشكره على شمول التقرير وكماله.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سيعقد المجلس الآن مشاورات غير رسمية لمواصلة نظره في المسألة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.